مدير عام اتحاد الغرف التجارية الصناعية لـ«الميثاق»:

اتفقنا مع الأمم المتحدة على آلية إدخال البضائع إلى اليمن

أطلقنا مبادرة لتحييد الاقتصاد اليمني عن الصراعات

قال مدير عام اتحاد الغرف التجارية الصناعية باليمن الاستاذ محمد قفلة إن الاتحاد أطلق مؤخراً مبادرة لتحييد الاقتصاد اليمني عن الصراعات وتهدف الى ايقاف الحرب الظالمة على بلادنا وفك الحصار في كافة المنافذ بالاضافة الى اعادة تشغيل المنشآت الحيوية خاصة المطارات والموانئ، وأكد قفلة أن هذه المبادرة حظيت باهتمام كبير من كثير من المنظمات الدولية وتلقى الاتحاد ردوداً مطمئنة.. وتطرق قفلة الى آلية مبسطة تم الاتفاق عليها مع الأمم المتحدة لتسهيل دخول البضائع الى اليمن.. الى التفاصيل:

لقاء/فيصل الحزمي

بدأنا بحصر الأضرار ولكن من الصعب في الوقت الحالي تحديد الأرقام

تلقينا ردوداً مطمئنة من عدة منظمات دولية

◊ كيف تقرأ الوضع الاقتصادي اليمني في هذه المرحلة وما تمر به البلاد من عدوان وحصار جوي وبحري وبري؟

- يواجه الاقتصاد اليمني صعوبات كثيرة وحصاراً شديداً على مختلف المنافذ ولكن بفضل الله وإرادة وقوة رجال الاعمال والتجار اليمنيين المخلصين الذين حافظوا خلال الفترة الماضية على الحد الأدنى من نشاطهم وعلى استمرار توفير السلع الضرورية والاساسية وحرصوا قدر المستطاع على إعادة تشغيل كثير من المنشآت التي كانت قد توقفت في بداية العدوان وبنسب متفاوتة.

والأهم من ذلك هو تحمل المواطن اليمني هذا الظرف الصعب وعمل من أجل الباقين وحافظ على نشاطه وسعى لتحقيق قوت يومه.. هذه أهم المؤشرات ولكن نحن كاتحاد تجاري طموحنا كبير وواسع والاتحاد حرص طوال الفترة الماضية على أن يضع حداً لمنع أي توقف نهائي أو أعمال للقطاع الخاص والاقتصاد الوطني.. واطلقنا في الفترة الأخيرة مبادرة بعنوان تحييد الاقتصاد في اليمن عن الصراعات وتهدف هذه المبادرة الى ايقاف الحرب الظالمة على بلادنا وفك الحصار المفروض على شعبنا على كافة المنافذ وإعادة تشغيل المنشآت الحيوية خاصة الموانئ والمطارات وإعادة بناء البنية الاسياسية وتنشيط مشاريع التنمية في كافة المجالات وتحقيق الاستقرار ومحاولة حل المشاكل التي تواجه الاقتصاد اليمني وتواجه القطاع الخاص، والدفع بقدر المستطاع الى عدم توقف النشاط الاقتصادي الكلي والخاص.

ردود مطمئنة

◊ ما آثار هذه المبادرة على المستوى المحلي والخارجي؟

- طبعاً حظيت هذه المبادرة باهتمام كافة المنظمات الدولية والدول الداعمة لليمن وتلقينا ردوداً مطمئنة من كثير من المنظمات الدولية، أبرزها مؤسسة التموين الدولية وممثلو الاتحاد الأوروبي في اليمن والذين أكدوا دعمهم لهذه المبادرة وعدم انهيار الاقتصاد اليمني.

خسائر كبيرة جداً

◊ لو تحدثنا بلغة الأرقام ما حجم الأضرار التي تكبدها القطاع الخاص بسبب العدوان؟

- نحن بدأنا بحصر الأضرار ولكن من الصعب في الوقت الراهن تحديد الأرقام لأنه لن يتم تحديدها إلاّ بموجب دراسات ومعطيات واقعية ونستطيع القول إنها خسائر كبيرة وكبيرة جداً.

آلية مبسطة

◊ البلاد تمر بمرحلة اتفاق على وقف اطلاق النار ويفترض أن هذه الهدنة هي لدخول المواد الغذائية والدواء وفتح المنافذ وفك الحصار المفروض على اليمن.. برأيكم لماذا لم يتحقق شيء من ذلك؟

- ما يطمئننا أن كثيراً من الدول الصديقة والمنظمات الدولية تدفع بهذا الاتجاه وخاصة الأمم المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي حيث تؤكد على ضرورة فك الحصار على اليمن وفتح المنافذ أمام الواردات اليمنية وهناك آلية مبسطة تم الاتفاق عليها مع الأمم المتحدة لتسهيل دخول البضائع الى اليمن

تكاتف الجميع

◊ ما الدور الذي قام به اتحاد الغرف التجارية حيال التجار الذين استهدف العدوان منشآتهم الصناعية؟

- اقتصر دور الاتحاد على الحصر والابلاغ فقط، حيث قمنا بحصر الأضرار في المنشآت التي تم استهدافها وأبلغنا الجهات المختصة.

◊ ما رسالة الاتحاد للقطاع الخاص وللمستهلك اليمني؟

- أطالب كافة التجار أن يستمروا في نشاطهم والعمل بقدر المستطاع على إعادة تشغيل الموظفين الذين تم الاستغناء عنهم بسبب الحرب وأدعوهم الى فتح انشطة جديدة وتوسيعها.. كما أتمنى من المواطن اليمني أن يتفهم الصعوبات التي تواجه القطاع الخاص وأدعو وسائل الاعلام الى الابتعاد عن الهجوم الذي يوجه على القطاع التجاري سواءً بسبب ارتفاع الاسعار أو صعوبة الحصول على المواد لأن هذا الهجوم يضعف التعاون بين القطاع التجاري والقطاع الخاص، كما أن الارتفاع في اسعار بعض السلع لم يكن بذلك الشكل الكبير مقارنة بالكارثة التي تعرض لها القطاع الخاص ونأمل تكاتف الجميع لتجاوز هذه المحنة التي تمر بها اليمن.

80% يشغلهم القطاع الخاص

◊ تشير الإحصاءات الى فقدان أكثر من ثلاثة ملايين عامل وظائفهم بسبب العدوان.. ما الآثار المترتبة على ذلك؟

- طبعاً القطاع الخاص يشغل 80% من نسبة العمالة في اليمن ولذلك فالتوقف الذي حصل في الأشهر الأولى من العدوان نتج عنه تضرر فئات كبيرة جداً من العمالة، وتدريجياً استعاد كثير منهم أعمالهم وعادوا الى وظائفهم ولكن ليس بالشكل المطلوب.. وهنا يجب أن يعرف الجميع أن موضوع البطالة وتشغيل الأيدي العاملة أمر مرتبط بالأداء الاقتصادي الكلي وقدرات الدولة على تنفيذ خطط وبرامج التنمية وتشغيلها وفتح مجال الاستثمار ووجود بيئة آمنة، وبالتالي يأتي دور القطاع الخاص في استيعاب العمالة.. واذا ما توقف العدوان والحصار بإذن الله ستخف مشكلة البطالة القائمة، وهنا يجب الاستفادة من النعمة التي منّ الله بها على اليمن في هذا الموسم وهي هطول الامطار التي مَنَّ الله بها علينا وهي أمطار كثيرة جداً لا تقدر بثمن.. ربنا وفر الماء وهو أهم عنصر للزراعة وتغذية الآبار الجوفية.. وأدعو المواطنين الذين لم يجدوا عملاً أو تم الاستغناء عنهم بسبب الحرب ولديهم أراض زراعية الى أن يستفيدوا من هذا الموسم ويزرعوا أرضهم، كما أن عليهم أن يبذلوا جهداً بسيطاً وسوف يحصدون الخير الوفير إن شاء الله.

العملة الوطنية تفقد ربع قيمتها

تراجعت العملة الوطنية "الريال" بشكل غير مسبوق خلال الأيام الماضية، وتراوح سعر صرف الريال مقابل الدولار بين 280 وأكثر من 290 ريالاً، وسط توقعات بوصوله إلى 300 ريال، بعد أن كان سعره مستقراً قبل اندلاع الحرب أواخر مارس 2015 عند 215 ريالاً. ولم تفلح إجراءات البنك المركزي في الحد من التدهور السريع للريال، ومن بينها إغلاق شركات ومحال صرافة والقبض على أصحابها المتّهمين بالمضاربة.

وأكدت وزارة التخطيط أن العملة الوطنية فقدت في حدود 16,3 -25,6% من قيمتها، وتآكلت الدخول الحقيقية للأفراد ومعيشتهم بنحو ذلك.

لم تستطع البنوك اليمنية طوال عام الحصول على طائرة لنقل المبالغ المتراكمة لديها للخارج

لابد من الحصول على وديعة عاجلة بقيمة 5 مليارات دولار تنقذ الريال

المواطن يعاني من تراجع القوة الشرائية للعملة والتدهور المعيشي

6 مليارات دولار حجم الفجوة التمويلية في الموازنة العامة

توقف الصادرات وتعطل السياحة والاستثمار وتعليق المنح والقروض وراء تدني تدفق النقد الأجنبي

البنوك الخارجية علقت التعامل مع البنوك المحلية

وأوضحت في تقرير "المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن" لشهر أبريل، أن البنك المركزي اليمني استخدم كل ما لديه من أدوات السياسة النقدية وغير النقدية بما فيها رصيده من المصداقية التي تتمتّع بها قيادة المصرف، فضلاً عن اتّخاذ إجراءات استثنائية للحيلولة دون حدوث تقلّبات عنيفة في سوق الصرف الأجنبي، لافتةً إلى أن الأجواء التشاؤمية للأزمات التي يعيشها اليمن بأبعادها السياسية والأمنية والاقتصادية ألقت بظلالها على الوضع النقدي.

ورأى التقرير أن "إيقاف تدهور سعر الصرف وإنقاذ الوضع المالي والاقتصادي للبلد يتطلّب إجراءات عاجلة أهمها الحصول على وديعة نقدية في البنك المركزي بخمسة مليارات دولار تعيد للريال اليمني عافيته وللاقتصاد بعض استقراره، وتقديم دعم مباشر لسد عجز الموازنة العامة للدولة".

وعلى الرغم من الاتفاق بين البنك المركزي وجمعيتي البنوك والصرّافين على العمل وفق سعر صرف موازي للدولار عند 250 ريال، إلا أنه لم يتم الالتزام بهذا الاتفاق.

وقال التقرير إن "السمة الغالبة على سعر الصرف هي التصاعد إلى أعلى باستثناء فترات قصيرة، ولذلك كان وما زال المواطن العادي يعاني من تراجع القوة الشرائية للعملة الوطنية وتدهور مستويات المعيشة".

وقدّر التقرير حجم الفجوة التمويلية في الموازنة العامة للدولة للعام الحالي بـ 5,8 مليار دولار من دون احتياجات إعادة الإعمار، وانكماش الناتج المحلي الإجمالي بـ 34,6% وتصاعد معدّل التضخّم بأكثر من 30% عام 2015.

ولم يغفل التقرير "التدنّي الشديد في تدفّق موارد النقد الأجنبي من الخارج إلى اليمن، بسبب توقّف صادرات السلع والخدمات وتعطّل السياحة والاستثمارات الأجنبية، وتعليق المنح والقروض التنموية، وخروج معظم السفارات والمنظّمات المانحة، ما يعني شحّة عرض النقد الأجنبي، وبالتالي تفاقم أزمة سعر الصرف".

ومنذ أبريل 2015، توقّفت موارد الموازنة العامة للدولة من النقد الأجنبي "منح وقروض خارجية، وصادرات نفط وغاز"، حيث تراجعت من أربعة مليارات دولار عام 2014 إلى 700 مليون دولار عام 2015، بنسبة 82%.

كما توجد عوائق أمام التحويلات الواردة من الخارج بالدولار، وعلّقت البنوك الخارجية التعامل مع البنوك اليمنية في مجال التحويلات وفتح الاعتمادات.

وكشف التقرير أن الاقتراض المباشر من البنك المركزي لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة بمبلغ 763,2 مليار ريال "3,6 مليار دولار" عام 2015، ساهم في زيادة العرض النقدي وارتفاع التضخّم وزيادة الضغوط على سعر الصرف.

وأفاد التقرير بأن التآكل السريع لاحتياطيات البنك المركزي من النقد الأجنبي من 4,7 مليار دولار في نهاية عام 2014 إلى 2,1 مليار دولار في نهاية عام 2015، أدّى إلى تدنّي قدرة المركزي على التدخّل في سوق الصرف الأجنبي من خلال ضخّ العملات الأجنبية المطلوبة في السوق من أجل حماية سعر الصرف.

وارتفعت مبيعات المركزي من النقد الأجنبي للمصارف وشركات الصرافة من 404 ملايين دولار عام 2014 إلى 667 مليون دولار عام 2015، ومع ذلك استمر تصاعد سعر الصرف.

كما أدّى تراجع الاحتياطي الأجنبي إلى صعوبة الاستمرار في توفير النقد الأجنبي اللازم لتغطية فاتورة واردات الوقود والسلع الأساسية بسعر الصرف الرسمي، حيث قدّم البنك المركزي حوالي 1,9 مليار دولار عام 2015 مقارنةً بحوالي 3,1 مليار دولار عام 2014، فضلاً عن ضعف الجدارة الائتمانية للاقتصاد اليمني، وبالتالي انخفاض الثقة في العملة الوطنية.

وعزا التقرير الحكومي أزمة سعر الصرف إلى جملة من الأسباب الاقتصادية المحلية، أبرزها ضعف الإشراف والرقابة على حركة البيع والشراء للدولار في البنوك وشركات الصرافة، ما يسهّل المضاربة في العملات الأجنبية.

ولاحظ أن عدد مكاتب وشركات الصرافة "حوالي 400" يتجاوز حجم السوق، ما يصعّب الرقابة على أنشطة الصرّافين.

وبيّن التقرير أن الزيادة الحادّة في معدّل التضخّم المحلي، وكونه أكبر من التضخّم العالمي، تضعف ثقة الأفراد بالعملة الوطنية وتتدهور قيمتها، حيث يتّجهون نحو اقتناء العملات الأجنبية أو الأصول الثابتة.

وأشار إلى تدنّي الثقة في العملة الوطنية حتى قبل الحرب، إذ بلغت نسبة الودائع بالعملات الأجنبية في المتوسّط حوالي 44 في المئة من إجمالي الودائع على رغم انخفاض نسبة الفائدة على الودائع بالدولار "4%" في مقابل "15- 19%" على الودائع بالعملة الوطنية، فقد تم سحب كثير من الودائع بالعملة الأجنبية، وانخفضت نسبتها إلى 35,5% من إجمالي الودائع.

وجاء في التقرير: "من الأسباب المزمنة لأزمة سعر الصرف، ضعف القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، وعدم تنوّع الصادرات، ووجود اختلالات هيكلية في ميزان المدفوعات، واختلال الموازنة العامة للدولة".

وكشف التقرير أنه في عام 2015 وحتى فبراير 2016 لم تستطع البنوك الحصول على طائرة لنقل المبالغ المتراكمة لديها بالريال السعودي من اليمن إلى البحرين أو مؤسسة النقد العربي السعودي وتحويلها إلى دولار بسبب الحرب الجارية في البلد، ما نتج عنه تراكم أرصدة البنوك وشركات الصرافة بالريال السعودي مقابل شحّة الدولار، وتأثّرت قدرة البنوك في تغطية اعتمادات الواردات، ما ساهم في تفاقم أزمة سعر الصرف.

وأوضح أن البنوك اليمنية تقوم في العادة بتجميع أرصدتها من الريال السعودي وإرسالها إلى البحرين شهرياً، ثم ترسل إلى الدمّام ويتم تحويلها في مؤسسة النقد العربي السعودي إلى الدولار. وتقيّد هذه المبالغ في حسابات البنوك اليمنية في البنوك العالمية بالدولار، وبالتالي تكون البنوك اليمنية قادرة على تمويل وفتح الاعتمادات للتجّار لشراء واستيراد السلع.